

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

إضافة إلى التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 في المائة في عام 2020⁽¹⁾، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة العام الماضي.

من المتوقع ارتفاع نسبي في مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار، وهو ما سوف يسهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

يواجه الاقتصاد الجزائري خلال أفق التوقع تحديات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبياً، وتراجع الاحتياطات الأجنبية والحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022.

علاوة على ما سبق، من المتوقع بدء عمليات التلقيح في الجزائر خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو ما سيعمل إضافة إلى ضيق حيز السياسات المتاحة لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية على الإبطاء بوتيرة التعافي الاقتصادي العام الجاري. في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة تدور حول 4 في المائة خلال عامي 2021 و2022.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع معدل التضخم بحوالي 2.42 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام 2019⁽²⁾. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن. من الجدير بالذكر أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ حوالي 4.23 بالمائة، مقارنة بالشهر المماثل من عام 2020.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 3.4 في المائة خلال عام 2022. يأتي ذلك في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية، والتأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي. وكذا أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العمليتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر.

في العراق، تأثرت مستويات الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستويات الضغوط التضخمية، هذا

¹ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

² الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2020)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: الجزائر

إضافة إلى أثر ظروف عدم اليقين وتأثيرها على سلاسل الإمداد من السلع والخدمات (3). كمحصلة لذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.6 في المائة (4).

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يسجل التضخم معدلات مقبولة دون مستوى 2 في المائة وذلك من خلال اعتماد السلطة النقدية لسياسة استهداف التضخم وتعقيم المعروض النقدي على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بدرجة أساسية في تلبية احتياجاته من السلع النهائية والوسيط، مما يجعله أكثر تأثراً بتضخم شركائه التجاريين وبالصددمات الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.2 بالمائة خلال عام 2021. أما بالمسبة لعام 2022 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.9 بالمائة.

التطورات النقدية والمصرفية

قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020، بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3 في المائة. كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتتراجم من 10 في المائة في مارس 2020 إلى 2 في المائة في فبراير 2021.

من المتوقع مواصلة بنك الجزائر تبني سياسة نقدية توسعية في عام 2021 لا سيما في ظل تراجع مستويات التضخم نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، فيما يتوقع بنهاية عام 2022 اتجاه البنك المركزي إلى تقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

التطورات المالية

تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة بعدد من التحديات خلال أفق التوقع في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد مورداً أساسياً للخزانة العامة حيث تمثل قرابة 43 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة.

تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي مُتنوّع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها)، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي)، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال (من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة)، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاح كذلك سياسات للتحوّل من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة.

³ البنك المركزي العراقي، العراق، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁴ موقع وزارة التخطيط العراقية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: الجزائر

تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10 في المائة لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43 في المائة. بذلك من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار (نحو 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار (13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للعجز المسجل عام 2020.

جدول رقم (7)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الجزائر

إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية.
إصلاحات الإنفاق العام	✓ حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات). ✓ تأطير عملية -الاستيراد بجملة من القوانين. ✓ الانتقال بطريقة سلسة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة. ✓ خفض الإنفاق على استيراد المواد الكمالية لمواجهة المصاريف الحكومية. ✓ وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهرب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف. ✓ الإسراع في وتيرة رقمنة قطاع -التجارة والجمارك -لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.
إصلاحات إدارة الدين العام	✓ إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة). ✓ تطوير وتنشيط سوق السندات.

بنك الجزائر، الجزائر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.